

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٦ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان

سوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين للغرفة التجارية لمحافظة أسوان :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ٢٠٠٦/١١/١٤ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٧ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/١٢/٢٠ :

قرار :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨٦٦٣٧ ج (فقط ثمانمائة وستة وستون ألفاً وثلاثمائة وسبعين جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨١٤،٣٦ ج (فقط ثمانمائة وأربعة عشر ألفاً وستة وثلاثون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٥٢٣٤ ج (فقط اثنان وخمسون ألفاً وثلاثمائة وأربعة وثلاثون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٦/١٢/٢٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن